

«إن الحكومة تهيب بالرأي العام أن يمتنع عن تصديق تلك الدعايات والأراجيف التي يعمد إلى نشرها أناس في البحرين وخارجها، لإيجاد شقة من الخلاف وسوء التفاهم بين الحكومة والشعب».

بيان حكومي

١٩٥٦

العودة إلى الصفر 1956

كما رأينا فقد انتهت المفاوضات بين الشيخ سلمان وبعض أعضاء الهيئة باتفاق حول مجلس الصحة والتعليم، وقد عبر الإعلان الصادر عن حكومة البحرين في ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٥ عن ذلك الاتفاق. هذا وقد تم تحديد يوم ٩ فبراير ١٩٥٦ موعداً لإجراء انتخابات مجلس التعليم. وقد نظمت الهيئة حملة سياسية مركزة حيث دفعت بستة مرشحين؛ ثلاثة شيعة وثلاثة سنة، فيما كان هناك ثلاثة مرشحين آخرين مقربين من الحكومة، وقد شارك في الانتخابات ٨١٪ ممن لهم حق الانتخاب، وكانت النتيجة، كما هي متوقعة، فوزاً ساحقاً لمرشحي الهيئة.

وبعد إعلان النتائج قام الشيخ سلمان بتسمية الأعضاء الستة المعينين وفقاً للاتفاق مع الهيئة، فضلاً عن تعيين الشيخ عبدالله بن عيسى رئيساً للمجلس.

ويبدو أن النصر الكبير الذي حققته الهيئة في الانتخابات، وشعور أعضائها بحجم الدعم الشعبي المساند من خلال الأصوات التي حصل عليها مرشحوها، دفعها إلى اتخاذ موقف متشدد، فقد اعترضت على الأشخاص الذين عينهم الشيخ سلمان، كما اعترضت على إسناد رئاسة المجلس إلى الشيخ عبدالله بن عيسى، مطالبة بأن يتم انتخاب الرئيس لا تعيينه من قبل الشيخ. وفي هذا الصدد يقول عبدالرحمن الباكر «بعد الانتخابات خلق الإنجليز مشكلة جديدة، وهي تعيين باقي الأعضاء فكان المتفق عليه معهم ومع الحكومة أن يتم تعيين الأعضاء من الحاكم على أساس مراجعة الهيئة في الأشخاص الذين يعينهم حتى يتم

الانسجام بين الأعضاء في المجلس، لكن الحاكم لم ينفذ هذا القرار وعين أشخاصا من أعداء الهيئة والمناوئين للإصلاح في البلاد، ولهذا رفضت الهيئة اشتراك ممثليها في المجلس، وهذا ما كان يريده الإنجليز». أما بلجريف الذي كان خارج البلاد حين تم الاتفاق على إجراء الانتخابات، فقد علق عليها بقوله إنه كان من الأفضل لو ترك أمر تعيين جميع الأعضاء للهيئة بدلا من «مسرحية الانتخابات»!

وفي ٢١ / ٢ / ١٩٥٦ أصدرت الهيئة بيانا شديد اللهجة حذرت فيه من مغبة عدم الاستجابة لمطالبها، وقد توعدت باتخاذ إجراءات في حال عدم الاستجابة لمطالبها خلال أسبوع.

وفي خضم أجواء التوتر والترقب قام وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد بزيارة قصيرة إلى البحرين في ٢ مارس، ويبدو أن توقيت الزيارة لم يأخذ في الحسبان تلك الأجواء، وتساعد الشعور المعادي لبريطانيا، حيث تعرض موكب لويد لاعتداء من قبل مئات من الأشخاص.

وعن تفاصيل الحادث يقول بلجريف إن يوم الجمعة ٢ مارس كان يوما سيئا للبحرين، حيث انتشر خبر طرد الملك حسين للجنرال غلوب من الخدمة في الجيش الأردني. وكان هذا الخبر حديث الناس في السوق، حيث اعتبره أنصار الهيئة بمثابة صفة على وجه بريطانيا، وأن تأجج المشاعر بفعل طرد الجنرال تسبب في حادث الاعتداء على موكب وزير الخارجية البريطاني. ويسترسل بلجريف بالقول إن الزيارة لها أهميتها، لذلك ذهب الشيخ سلمان وعدد من أفراد الأسرة والمقيم السياسي إلى المطار لاستقبال وزير الخارجية، بينما سبقهم بلجريف حيث توقف لدقائق معدودة لمتابعة مباراة بكرة القدم في الطريق. ويقول بلجريف إنه لدى عبوره نادي العروبة رأى مجموعة من

الشباب متجمعين، ومن بينهم بعض المؤيدين الرئيسيين للهيئة، ولكنه لم ير شيئاً غير طبيعي.

ومن المطار انطلق الموكب تتقدمه الدراجات النارية وسيارات الجيب، وعند منعطف المحرق مع الجسر - والذي عرف فيما بعد بمنعطف سلوين - كان هناك حشد من الجمهور على جانبي الطريق وهو مشهد اعتيادي لدى مرور الموكب، إلا أن بعض الجمهور كان يلوح «بالغتر» ويطلق هتافات ضد بريطانيا ووزير خارجيتها وبلجريف، ثم اندفع الجمهور نحو السيارات، وقاموا بركلها وإلقاء الرمال عليها. وكان عدد الأشخاص يقدر بالآلاف، وكانوا خارج السيطرة، وقد تسبب ذلك كله بإلحاق الضرر بعدد من السيارات، كما جرت محاولة لحرق باص تابع لشركة BOAC، كان ضمن الموكب. وقد تضاربت الآراء، فهناك من يقول إنه تم قذف السيارات بالحجارة وهناك من ينفي ذلك، وأياً كانت الحقيقة في هذا الشأن، فالقدر الثابت منها تصور الحادث على أنه تظاهرة مفاجئة صاخبة، أبدى فيها المتظاهرون غضبهم وحنقهم تجاه بريطانيا وبلجريف، وبالطبع فقد سبب الحادث حرجاً شديداً للشيخ سلمان وأغضبه، نظراً لتعرض ضيفه لإهانة بليغة. ولم تستطع الشرطة السيطرة على الموقف إلا بعد ساعات. وقد أطلق أحد الضباط الإنجليز عيارات نارية في الهواء، وتم استخدام قنبلتين مسيلتين للدموع، كما استخدمت أعقاب البنادق لتفريق المتظاهرين. وبرغم خطورة الحادث وأهميته، فإن الشرطة لم تعتقل أحداً، كما لم يصب أي شخص. واستمر التوتر بعد مرور الموكب، وظل عدد من المتظاهرين في أماكنهم تربصاً لعودة الموكب إلا أن تغيير الخطط أصابهم بالملل كما يقول بلجريف.

ونظراً لإدراك الجميع خطورة ما حدث فقد سادت أجواء التوتر

والترقب، ولعلم الهيئة بالتداعيات الخطيرة للحادث سارعت في اليوم التالي إلى إصدار بيان تستنكر فيه الحادث بما يخلي مسؤوليتها عنه برغم ما تردد عن وجود أحد أعضاء الهيئة في مكان الحادث، وإلقائه خطبة حماسية طالب فيها بطرد بلجريف، إلا أن تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلت فيما بعد خلص إلى استبعاد إسناد المسؤولية إلى طرف محدد، وعزا الأمر إلى كونه يجسد حالة «شباب متهور ومتحمس بدرجة عالية».

وفي محاولة لتفسير ما حدث، ومعرفة من كان وراء الحادث، وضع المقيم السياسي ثلاث نظريات ضمنها رسالته رقم ١٧٢ المؤرخة ٣/٣ إذ يقول إن النظرية الأولى هي أن الاعتداء قد تم تديره من قبل الهيئة أما النظرية الثانية فهي أن بعض أنصار الهيئة أو أتباعها رتبوا منفردين للحادث، أما النظرية الثالثة فهي أنه ربما كان الاعتداء مدبرا من قبل جماعة يمينية متطرفة معارضة للهيئة، وترغب بإلحاق الضرر بها وإقناع الإنجليز بضرورة اتخاذ إجراء ضدها، وأن هذه الجماعة مرتبطة ببعض أفراد الأسرة الحاكمة. ثم حلل المقيم كل نظرية وخلص إلى استبعاد النظرية الأولى على اعتبار أن بإمكان الهيئة لو أرادت تنظيم مظاهرة أكبر حجما وأكثر انضباطا، كما أن الأعضاء الرئيسيين في الهيئة بادروا إلى استنكار الحادث، وأبدوا أسفهم لما حدث، وأنه لا يمكن للهيئة أن «تخدعنا». ويرجح المقيم النظرية الثانية التي مفادها أن عبدالعزيز الشمالان عضو الهيئة كان موجودا في موقع الحادث يلقي خطبة في الجمهور المحتشد، وأشار المقيم السياسي إلى إشاعة تقول إن الشمالان يتعرض للمساءلة من قبل الهيئة.

أما عن النظرية الثالثة فيرى أن من يروج لها هم جماعة الهيئة، وأن القصد من تدبير المظاهرة هو التحريض ضد الهيئة وإثبات الحاجة إلى

وجود قوات بريطانية.

إننا نعتقد، ومن خلال سياق الأحداث، أن التظاهرة كانت وليدة ترتيب تلقائي آني، وهي أقرب إلى التصرف العفوي الناتج عن الحشد المعنوي الهائل والشعور المتنامي ضد الإنجليز، وأن حجم التظاهرة كان مرتبطا بوجود جمهور كان يتابع مباراة كرة القدم التي أشار إليها بلجريف.

وبالطبع فإن حادثا كهذا لا بد أن تكون له تداعيات ونتائج مهمة جدا، ولعل أبرزها في تقديرنا إجبار الإنجليز على مراجعة أنفسهم وتخفيض مقدار الدعم المعنوي الذي كانوا يقدمونه للهيئة.

ويبدو أن هذا الحادث دفع الإنجليز فعلا إلى إعادة النظر في موقفهم «الراعي» للهيئة. وفي هذا الصدد يقول الباكر «إن هذا الحادث هو الذي أدى إلى أن تغير بريطانيا سياستها تجاه الهيئة، وتنفذ مخططاتها للقضاء على الهيئة وكبار المسؤولين فيها».

ويرى الرميحي أن «الحادثة تعتبر نقطة تحول من جانب البريطانيين إذ قرروا التخلص من الهيئة».

وقد أدى الحادث إلى تبلور فكرة إلقاء القبض على أعضاء الهيئة، إذ على الرغم من اقتناع الشيخ سلمان بأن الهيئة لم تكن وراء الحادث فإنه رأى أن الحادث نتيجة طبيعية لتصرفاتها السابقة، ولذلك وبحسب ما ورد في رسالة المقيم السياسي المشار إليها، فإن الشيخ سلمان أخبر بلجريف أن له مطلق الحرية في إلقاء القبض على أعضاء الهيئة أو أي شخص له علاقة، إلا أن المقيم السياسي وبلجريف كانا مقتنعين بصعوبة اتخاذ هذا الإجراء، نظرا لعدم استعداد الشرطة لمواجهة تداعيات خطوة بهذا الحجم، وعدم وجود أدلة كافية ضد الهيئة. وبرغم أن الشيخ سلمان كان يرى أن القبض على أعضاء الهيئة

سوف ينهي الحركة برمتها، فإن بلجريف يعتقد أن انتهاء الحركة هو مجرد احتمال، يواجه احتمال آخر بأن يؤدي إلقاء القبض إلى تهديد أكبر للأمن العام، ويرى المقيم السياسي رأي بلجريف نفسه، ويؤكد أن مواجهة هذا الموقف سوف تستدعي استقدام قوات بريطانية، وأن إضرابا عاما سيكون مؤثرا وخطيرا. وأشار المقيم إلى صعوبة استقدام قوات بريطانية لإنهاء حركة سياسية لم تخرج على القانون. هذا وكانت فكرة إلقاء القبض على أعضاء الهيئة تركز على ما ورد في بيان الهيئة الصادر في ٢١ / ٢ / ١٩٥٦، والذي يمكن اعتباره تحريضا على الاضطراب.

وبرغم عدم تأييد الإنجليز لفكرة الشيخ سلمان، فإن رفضهم لها كان عائدا لعاملي التوقيت والمناسبة من جهة، والاستعداد لمواجهة التطورات المحتملة من جهة أخرى، ويمكن اعتبار هذا الموقف بمثابة بداية انحسار التأييد البريطاني للهيئة. وكان من رأي المقيم السياسي أن يتم الدفع نحو المزيد من الإصلاح السياسي، بهدف تهدئة الوضع وإضعاف الهيئة، من خلال إتاحة الفرصة للتيار المعتدل بأخذ دوره وكان أن اقترح المقيم السياسي إقناع الشيخ سلمان بإنشاء مجلس إداري، تكون مهمته تسلم شكاوى واقتراحات الناس أفرادا أو جماعات أو هيئات، من بينها الهيئة التنفيذية العليا تحت اسم جديد وأن تدعم الحكومة البريطانية مثل هذه الخطوة، عن طريق إصدار بيان يؤكد حرص بريطانيا على استقرار البحرين بقيادة الشيخ سلمان. وفي الوقت نفسه أوضح المقيم السياسي في رسالته إلى الخارجية البريطانية الحاجة إلى دعم قوة الشرطة البحرينية، وأن إحدى وسائل ذلك قد تكون الاستعانة بثلاثين ضابطا عراقيا. كما أشار إلى أن الشيخ سلمان يتعرض لضغط من العائلة التي تطالبه باتخاذ إجراء جذري وحاسم.

وذكر بلجريف في يومياته بتاريخ ٣/٧ أن الشيخ سلمان يتحدث عن التنحي الأمر الذي أفلق الإنجليز.

وفي ٣/١٣ كتبت الهيئة خطابا إلى الشيخ سلمان تطالبه بعزل بلجريف والاعتراف بها كممثل للشعب، ثم أصدرت بيانا أعلنت فيه أسباب رفضها المشاركة في مجلس المعارف الذي انتخب أخيرا ورفضها المشاركة في انتخابات مجلس الصحة المقرر إجراؤها.

وفي ٤/٣/١٩٥٦ التقى المقيم السياسي بالشيخ سلمان في اجتماع مهم، أورد المقيم السياسي تفاصيله في رسالته رقم ١٧٧ المؤرخة في اليوم نفسه، إذ يقول إنه أخبر الشيخ أن هناك مخرجين للوضع الحالي الأول هو استعمال القوة ضد الهيئة، لكن الحكومة غير قادرة على فعل ذلك، فضلا عن أن إلقاء القبض على أعضاء الهيئة لن ينهي الأمر وكذلك فإن الهيئة لم تقم بعمل مخالف للقانون. أما المخرج الثاني فهو إجراء المزيد من الإصلاح السياسي، مثل إنشاء المجلس الإداري والاعتراف بالهيئة. ويوضح المقيم أن الشيخ سلمان لم يتقبل فكرة المجلس معتبرا أن الوقت لم يحن بعد، إلا أن الأمر المفاجئ كما يقول المقيم السياسي هو قبول الشيخ سلمان بفكرة الاعتراف بالهيئة إن هي غيرت اسمها، وأكد الشيخ سلمان للمقيم أنه في حال تغيير اسم الهيئة وهو أكثر ما يزعج الشيخ سلمان كون الاسم يصورها أعلى سلطة فإنه سيكون هو ومستشاروه مستعدين لمقابلة أعضاء الهيئة ومناقشتهم والأخذ باقتراحاتهم، وبيان الأسباب في حال رفضها، كما اشترط الشيخ سلمان أن يغادر عبدالرحمن الباكر البحرين مؤقتا.

وفي هذا الوقت الذي يسعى فيه الإنجليز لإقناع الشيخ سلمان بأهمية إجراء إصلاحات سياسية والاعتراف بالهيئة، كانوا يتداولون فيما بينهم فكرة جلب قوات بريطانية للمساندة في حال حدوث

اضطراب كبير، وكانوا يخشون من اتخاذ أي إجراء يدفع الهيئة إلى اتخاذ موقف معاد لهم، ويحولها إلى جبهة معارضة لهم تماما، بدلا من وضعها الحالي. لكنهم أيضا لم يكونوا راغبين في إعطاء الهيئة قوة أكبر، لذلك نراهم يحثون الشيخ سلمان على عدم التجاوب مع مطالب طرد بلجريف. وقد جاء هذا في رسالة مؤرخة ١٩٥٦/٣/٦ من الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسي. وتأتي هذه التطورات في أجواء متوترة جدا، وفي جميع الاتجاهات، إذ ازداد تأثير مصر وبدأت الهيئة تتجه نحو العنف، وكانت العائلة الحاكمة تعقد اجتماعات عاصفة تضغط على الشيخ سلمان لاتخاذ إجراءات ضد الهيئة. وبدأ الإنجليز بمفاوضة عبدالرحمن الباكر حول الاعتراف بالهيئة، في حين كان هناك اعتقاد بأن حملة اعتقال ستطال أعضاء الهيئة، فيما قام بلجريف بالاجتماع مع أعضاء الهيئة لإيجاد حل مناسب، وكان مقررا أن يجتمع مع أربعة من أعضاء الهيئة، لكنهم رفضوا بادئ الأمر لقاءه في مكتبه، في حين رفض بلجريف مقابلتهم سرا في مكان آخر. وفي النهاية كما يقول بلجريف وافقوا على الحضور إلى مكتبه. ويصف اللقاء فيقول إن الحديث معهم كان لطيفا، وأنهم أخبروه أنهم شخصيا لا يرغبون بالتخلص منه، لكن أتباعهم يريدون ذلك. ويستدرك بالقول إنه لم يصدقهم. ويضيف إنهم أبدوا استعدادهم لتغيير اسم الهيئة مقابل الاعتراف بها. معتبرا ذلك بوادر انفراج. وأيا ما كان تقدير بلجريف فإن حادث البلدية أغلق باب الأمل...

لقد جاء حادث البلدية الذي قتل فيه سبعة أشخاص بصورة مفاجئة، وبسبب خلاف لا قيمة له إطلاقا. وبرغم أن البعد السياسي منتف عن الحادث فإن الأجواء العامة جعلته سياسيا إلى أبعد الحدود وكانت تداعياته ذات أثر كبير في الأحداث اللاحقة.

وقع الحادث صباح يوم الأحد ١١ مارس بين الساعة التاسعة والنصف والعاشر، حيث وجد مفتش البلدية أحد باعة الخضار يعرض بضاعته خارج السوق مخالفا النظام المتبع، فطلب منه نقل بضاعته داخل السوق، إلا أنه رفض، فعمد المفتش إلى نقل البضاعة بنفسه، فاعترض البائع ومنعه من ذلك، وبدأ المشهد يجذب الموجودين، وحضر إلى المكان شرطي مرور حاول إجبار البائع على تنفيذ ما أمره به مفتش البلدية، إلا أن البائع لكم الشرطي وجرحه، فرد الشرطي بضرب البائع. وفي هذه الأثناء بدأ التجمهر يكبر وحضر ثلاثة من أفراد الشرطة، ولم يكن أحد منهم يحمل سلاحا ناريا، إلا أن الموقف ازداد توترا، وشعر الشرطة بالخوف فهربوا إلى داخل السوق وأغلقتوا المكتب على أنفسهم، ومع ذلك استمر التجمهر، وبدأت درجة التوتر ترتفع، فطالب الجمهور بضرورة إخراج الشرطة الذين أصبحوا محاصرين، ولا يزال المشهد يجذب المزيد من الجمهور حتى بلغ العدد ما يقارب ٤٠٠ شخص، فبدأ توافد الشرطة بهدف تفريق التجمهر، ولم تكن لديهم أدنى فكرة عن كيفية تنفيذ ذلك، وأخذوا مواقعهم وهم مسلحون. وحاول أحد مفتشي الشرطة إقناع الجمهور بالانصراف إلا أنه فشل في ذلك. وبدأت حالة هياج لدى الجمهور الذي أخذ يلقي بالسّمك والبطاطا على المفتش، فطلب مساعدة إضافية فيما كان الشرطة الأربعة لا يزالون داخل السوق، وحضرت مجموعتان قوام كل منهما ٣٠ شرطيا. وعند الساعة الثالثة والرابع عصرا كان عدد الشرطة قد بلغ ١٠٠ شرطي، وهنا حاول بعض أعضاء الهيئة الذين حضروا إلى موقع التجمهر إقناع الجمهور بالانصراف لكنهم أخفقوا أيضا، ويقول الباكر «أعترف بالحقيقة والواقع أن الأمر أفلت من يدنا». وفي هذه اللحظة سمع صوت انفجار صغير إلا أن

الشرطة بادرت على الفور بإطلاق النار بصورة لم يكن الظرف يستدعيها، وبكثافة غير مبررة، حيث أطلق ٨٥ شرطيا ٤٧٨ طلقة في الهواء فسقط خمسة قتلى على الفور، وجرح آخرون، مات اثنان منهم فيما بعد. هذا وقد وجدت رصاصة في جسد أحد المصابين تختلف عن الرصاص الذي تستخدمه الشرطة، ولم يحل لغز هذه الرصاصة.

وإذا كان إطلاق النار قد فرق التجمهر في سوق الخضار إلا أنه أدى إلى ارتفاع درجة التوتر في البحرين، وسارع في الوقت نفسه في وصول الشيخ سلمان والهيئة إلى اتفاق سياسي بينهم، إلا أن الزمام كان قد فلت من الأيدي كما سنرى. ويصور بلجريف الوضع بعد حادث البلدية فيقول إن الفوضى قد سادت لمدة أسبوع، وإن أحد المصريين حضر إلى البحرين من الكويت وألقى خطابا عنيفا في حين وافق الشيخ سلمان على نشر بعض قوات الجيش البريطاني خارج المنامة، وكان هناك حظر تجول في المساء، وكان الشباب يلقون المسامير في الشوارع ويغلقونها، وتوقفت حركة المواصلات، وأحرقت سيارات تعود إلى أجنبية، وتم إلقاء القبض على عدد من المتسببين بهذه الحوادث، ووجد بحوزتهم خناجر ومسدسات، كما كانت خطوط الهاتف مقطوعة بين المنامة وعوالي والرفاع.

ويصف الباكر الوضع بعد حادثة البلدية فيقول: «.. إلا أن حادث إطلاق الرصاص اضطرنا أن نعلن الإضراب احتجاجا على تصرفات السلطات، واتخاذها تلك الخطوة الوحشية، وقد سبق لهم أن أقدموا عليها في عام ١٩٥٣ وفي أعوام أخرى قبلها.. فأعلننا الإضراب العام واستجاب الشعب للإضراب، وما كنا مستعدين لهذا الإضراب ولكننا تحمّلنا المسؤولية. عم الإضراب سائر المدن والقرى وتعطلت كل الأعمال، وأصبحت الهيئة من جديد مسؤولة عن جميع مرافق

الحياة. اتخذ الإنجليز وحكومة البحرين الخطة نفسها التي اتخذوها إبان الإضراب الذي حدث في أواخر عام ١٩٥٤، إلا أن قوى الأمن أخذت تبرز عضلاتها خلافا لما كانت عليه في السابق، بعد أن اكتملت عدتها وعديدها، وأصبح بإمكانها مجابهة أي حادث تردعه بالقوة. واتخذنا من جانبنا سبيل الحذر، وأعطينا تعليمات إلى فرق الإسعاف وغيرها بعدم الاحتكاك بقوى الأمن، إلا أن الشعب أخذ يسلك طابع العنف في زرع المسامير وحرق السيارات، مما جعل الموقف أكثر حرجا ودعانا أن نواصل سهرنا ليل نهار..».

أما المقيم السياسي فقد ذكر في رسالة إلى الخارجية البريطانية مؤرخة ١٢/٣/١٩٥٦ أن هناك توقفا جزئيا عن الأعمال، وأن أغلب المحلات مغلقة، وأن هناك تجمعات في شوارع المحرق. أما عن الوضع في المنامة فقد كان هادئا.

ويشير المقيم السياسي في رسالة أخرى رقمها ٢٠٢ إلى أن الاتصال مع الهيئة قائم، وأن الهيئة لم تدع إلى الإضراب، وأنه كان يناشد أعضاء الهيئة إقناع المضربين بالعودة إلى أعمالهم، لكنه يشير إلى أن نفوذ الهيئة قد تراجع عن السابق. ويؤكد في رسالته أن الشيخ سلمان قلق من وجود قوات بريطانية، وأنه يأمل أن يكون وجودها مؤقتا ولأيام معدودة فقط.

وفي رسالة أخرى مؤرخة ١٣/٣ يقول المقيم السياسي إن التوقف الجزئي عن العمل مستمر، وكذلك الفوضى والشغب في الشوارع في المنامة، وأن هناك استحالة لمرور السيارات الحكومية في المحرق، وتم إغلاق بعض الشوارع، كما يتم إلقاء الحجارة على الشرطة وتم إحراق سيارة في المنامة، وهناك إطلاق نار في الهواء من قبل سيارات عابرة، مما أدى إلى إصابة بعض الأشخاص إصابات طفيفة.

ويبدو أن أعضاء الهيئة شعروا بخطورة الموقف وخروجه عن سيطرتهم، فبدلوا جهدا بهدف التهدئة، إذ أبلغوا المقيم السياسي أنهم على استعداد للتخلي عن طلب عزل بلجريف، وأنهم يرغبون بلقاء الشيخ سلمان في حال تشكيل لجنة تحقيق يشترك فيها خبير بريطاني، وسوف يدعون الناس للعودة إلى أعمالهم، ولن يدعموا الإضراب. وما إن تم الاتفاق بين الهيئة والإنجليز حتى باشرت الهيئة جهودها لتهدئة الناس، وطلبت من الحكومة تزويدها بمكبرات صوت لاستخدامها في الشوارع لإقناع الناس، وقامت الحكومة بتزويد الهيئة بما طلبت. غير أن المقيم توقع أن تجد الهيئة صعوبة في إقناع الناس.

وفي محاولة لتقييم الوضع أورد المقيم السياسي في رسالته المؤرخة ٣/١٢ أن الشعور العدائي ضد بلجريف تصاعد، وأن رحيله سوف يهدئ الوضع، لكنه يستدرك بالقول إن خطوة كهذه قد تشجع الهيئة نحو طلب السلطة بسرعة تفوق استعداد الحاكم للتخلي عنها، كما أن فيها إساءة للسمعة البريطانية. وحدد المقيم ما أسماه «المخرج السياسي»، وهو إنشاء مجلس إداري يتكون من بعض أفراد العائلة وموظفين تكون مهمته تلقي الشكاوى والاقتراحات، وأن هذا من شأنه أن يخفف من تواجد بلجريف، كما يرى أن تخلي بلجريف عن مركزه في الشرطة سوف يساهم في التهدئة. ويشير المقيم إلى موقف الشيخ سلمان بعد هذه الأحداث، فيقول إنه مستعد للاستمرار في حركة التطوير السياسي المتدرج، وفي الوقت نفسه يريد استعادة النظام مفضلا أن يتم ذلك من دون مساعدة بريطانيا.

وتتوالى الاتصالات بين الأطراف المعنية: الشيخ سلمان والهيئة والإنجليز، وتبدأ مفاوضات الاعتراف بالهيئة، حيث اجتمع المقيم السياسي مع أعضاء الهيئة في ٣/١٥. ويقول الباكر عن هذه

المفاوضات «بعد أن أنهينا الإضراب بدأ الإنجليز مساومتهم للاعتراف بالهيئة، على أن أعاد البلاد مدة خمسة أشهر حالما يتم الاعتراف بالهيئة، فرفضت هذا الشرط، وأخبرتهم أن هذا يعتبر نقضا للاتفاق الذي تم معهم إبان الإضراب، إذ إنهم لم يقدموا مثل هذا الشرط قبل ذلك، فقالوا هذه رغبة الحاكم يريد إبعادك من البلاد لمدة خمسة أشهر وهو مستعد أن يدفع لك مصاريف السفر وإقامتك في الخارج، ولهذا لا نجد هناك أي حرج عليك حينما تغادر البلاد، وتعود بعد خمسة أشهر... شاورت أعضاء اللجنة الاستشارية، إذ لم أشأ أن أذكر ذلك لبقية أعضاء الهيئة وتحديث البلبله من جديد فكان رأي بعض الأخوان أن أسافر على أساس أنني ذاهب للاستشفاء، وكان رأي الآخرين الرفض أو التريث لمدة يومين أو ثلاثة». ويضيف إنه حين أصر على الرفض جابهه مندوب الإنجليز مهددا إياه ومتوعدا بإبعاده بالقوة وأنه آثر الموافقة «حماية لمصلحة البلاد».

ووفقا لبلجريف فإن الإنجليز انهمكوا كثيرا في متابعة السياسة الداخلية، وكانت تجمعهم لقاءات غير سارة مع الشيخ، وكان واضحا أنه كلما تم الاتفاق على أمر ما تغير بعد ساعات بناء على تعليمات من لندن! ويشير بلجريف إلى أن الهيئة كانت قد تقدمت بعدة مطالب في هذه الفترة، منها ابتعاده، وعدم تعيين أجاناب في جهاز الشرطة، والاعتراف بالهيئة، وتشكيل لجنة تحقيق بشأن حادث البلدية. وأنه بناء على طلب الشيخ وافق الإنجليز على إصدار بيان واضح برفضهم طلب طرد بلجريف وعدم تعيين الأجاناب في الشرطة، فيما كان الشيخ قد وافق على الاعتراف بالهيئة وتشكيل لجنة التحقيق.

وفي ١٦ مارس التقى الشيخ سلمان مع عدد من أعضاء الهيئة حيث تم الاتفاق على الاعتراف بالهيئة تحت اسم هيئة الاتحاد الوطني. وقد

صدر في اليوم نفسه ثلاثة إعلانات من الحكومة ورد في الأول أنه «يحق لأفراد الشعب تشكيل هيئات تمثل مصالحهم. وتبدي مقترحاتهم إلى الحكومة»، وأن الحكومة سوف تنظر في تلك الاقتراحات متوخية الصالح العام، وفي حال رفض الاقتراحات فإن الحكومة سوف تقدم الأسباب. كما ورد في الإعلان أن الحكومة مستعدة لاستقبال مندوبي الهيئات، وأنه يجب أن يتم تبليغها عن تشكيل أي هيئة، وعن اسمها وأهدافها.

وبعد ذلك الإعلان صدر إعلان آخر يؤكد أنه «سيجري تحقيق في الحوادث التي حدثت أمام بناية بلدية المنامة»، وأنه سيكون «قسما من التحقيق العام في الحوادث التي رافقها تعكير الأمن التي حدثت في البحرين من يوم الجمعة ٢ مارس ١٩٥٦»، وأنه «سيقوم بالتحقيق بصورة مستقلة - كل من المستر بيس المستشار القضائي لحكومة البحرين، والمستر موزلي نائب قاضي محكمة دار الاعتماد البريطاني في البحرين. ويشمل التحقيق مسؤولية التشجيع والتحريض على الإخلال بالأمن، وكذلك الموقف الذي اتخذته السلطات لمعالجة ذلك الإخلال، وسيسمح للجمهور بحضور تلك التحقيقات، وستنشر وستتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة على ضوء ذلك التحقيق».

كما صدر إعلان آخر اعترفت الحكومة بموجبه بالهيئة تحت اسم هيئة الاتحاد الوطني، وقد تم ربط إعلان الاعتراف بالإعلان الذي سبقه عن قبول الحكومة تشكيل الهيئات.

وفي ٣/١٨ تم توقيع اتفاقية الاعتراف بالهيئة. ويقول الباكر واصفا ما حدث «وفي اليوم التالي تم اجتماع ممثلي الهيئة، وهم محسن التاجر وعبد علي العليوات وعبد العزيز الشمالان وأنا مع الحاكم، بحضور معتمد الدولة البريطانية والشيخ عبدالله بن عيسى عم الحاكم، ووقعوا

وثيقة الاعتراف بهيئة الاتحاد الوطني ووقعنا. ووقع كشاهد على الوثيقة معتمد الدولة البريطانية، وفي اليوم الثاني غادرت البحرين إلى لبنان وعينت عبدالعزيز الشعلان نائبا عني كسكرتير للهيئة، ومديرا المؤسسة صندوق التعويضات التعاوني...». ويقول بلجريف إن هيئة الاتحاد الوطني ضمت سبعة أعضاء بدلا من ثمانية، حيث خرج أحد الأعضاء الشيعة، ويقول إن الشيعة عارضوا توجه الهيئة المعادي لبريطانيا لإدراكهم أن الإنجليز قد فعلوا الكثير من أجلهم!

وفي ٢٠ مارس أعلن عن تشكيل المجلس الإداري، وضم في عضويته ثلاثة من أفراد الأسرة الحاكمة، هم الشيخ خليفة بن محمد بن عيسى والشيخ دعيج بن حمد والشيخ خالد بن محمد، وثلاثة مسؤولين أحدهم بريطاني. وآخر سني هو أحمد العمران والثالث شيعي، وهو سالم العريض، ويرأس المجلس الشيخ عبدالله بن عيسى فيما يقوم بأعمال السكرتارية يوسف الشيراوي. وقد حدد إعلان لاحق صلاحيات واختصاصات المجلس الذي تستمر مهمته مدة عام وهي التنسيق بين الجهات الحكومية، ومراجعة الأداء الحكومي والاتصال بالجمهور على «ألا يتدخل فيما يتعلق بدخل الدولة أو العلاقات الخارجية أو الشؤون السياسية».

وعلى الرغم من هذه التطورات، وما صاحبها من توقعات بانفراج الوضع، فإن هيئة الاتحاد الوطني لم تقبل بالمجلس الإداري، واعتبرته مخالفا لطموحات الشعب ودعت الناس إلى مقاطعته.

وخاطبت اللجنة الشيخ سلمان برسالة بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٦ تضمن رأيا في المجلس الإداري ومجلس المعارف والصحافة والشرطة، ومما جاء فيها عن المجلس الإداري «... كنا نتوخي أن يشكل هذا المجلس طبقا للمبدأ الذي تقرر الأخذ به في تشكيل المجالس

الأخرى كمجلسي المعارف والصحة، وهو المبدأ القاضي بتمثيل الشعب فيها، غير أن تشكيله جاء خلافا لما كنا نتوقع. ونظرا للتجارب التي مرت الحكومة بها في السابق مرارا وتكرارا، من محاولتها تشكيل عدد من اللجان دون الأخذ بهذه القاعدة، وما لاقته من إخفاق في أداء مهمتها نتيجة لعدم تعاون الناس معها، فإننا نقترح أن يعاد النظر يا صاحب العظمة في تشكيل هذا المجلس حتى يحقق الأغراض التي أنشئ من أجلها».

كما أوردت الرسالة اعتراضات أخرى على المجلس الإداري، منها إشراك بعض رؤساء الدوائر في عضويته، وعدم تحديد مدة العضوية كما تطرقت الرسالة إلى مجلس المعارف، الذي أشرنا إليه، وحددت اللجنة أسباب عدم رضاها على تعيينات الحكومة كالتالي:

«أولا: إن المتفق عليه أن تكون العضوية في هذا المجلس مناصفة، بينما عينت الحكومة سبعة أعضاء بدلا من ستة.

ثانيا: لم تكن هناك إشارة في الاتفاق إلى تعيين رئيس للمجلس ومعنى ذلك أن هذا الأمر سيترك للمجلس نفسه حينما يضع لائحته الداخلية.

ثالثا: اشترطت الحكومة، قبل إجراء الانتخابات، عدم ترشيح أي موظف حكومي لعضوية هذا المجلس أو غيره، بينما عينت بعض موظفيها في مجلس المعارف، وهذا مخالف للمبدأ الذي اشترطته الحكومة.

رابعا: من بين من عينتهم الحكومة شخص لم يفز في الانتخابات لمجلس المعارف، بينما المتعارف عليه في بلدان العالم المتحضر أن من يسقط في انتخابات مجلس ما، لا يجوز تعيينه في المجلس نفسه.

خامسا: إن أي مجلس يشكل لإدارة مرفق عام يجب أن يتوافر فيه الانسجام والتعاون بين أعضائه، ليحقق الأغراض التي أوجد من أجلها، وأن يعمل المنتخبون والمعيّنون لا على أساس كتلتين متضاربتين بل كوحدة منسجمة متماسكة فرضها الصالح العام، ولما كان من بين من عينتهم الحكومة شخص معروف عنه أنه تنقصه روح الانسجام والتعاون مع الآخرين - ونعني به حسن بن الحاج عبد الرسول بن رجب - لهذا نرجو من عظمتكم إعادة النظر في أمر تعيينه».

ثم أشارت الرسالة إلى وضع الصحافة مطالبة بإلغاء الرقابة، كما أشارت إلى الشرطة مؤكدة رفضها وجود أجنب في سلك الشرطة ومطالبتها باستبدال الموجودين.

وردًا على ذلك نشرت الحكومة محاضر الاجتماعات وقالت في بيان عام إنها لاحظت «مع الأسف الشديد أن بعض الأشخاص أخذوا في الآونة الأخيرة يقومون بخلق روح من سوء التفاهم بين الحكومة وشعبها، رامين من وراء ذلك إلى إيجاد حالة من المهانة تهدد الصالح العام وتهدم كل حركة إصلاحية في البلاد.

إن تلك الفئة تحاول أن تظهر للعموم بأن صاحب العظمة قد تعهد بتنفيذ عدة من الخطوات الإصلاحية، ثم عدل عن ذلك. وتعمد تلك الفئة إلى إيهام الرأي العام بأن صاحب العظمة حاكم البحرين قد وافق أيضا على تحقيق وتنفيذ الخطوات الإصلاحية، التي تقدم بها مندوبا الهيئة التنفيذية العليا - سابقا - وأن تلك التعهدات لم يتم تنفيذها أيضا إن كل تلك الإشاعات والأقاويل ليست صحيحة وتخالف الواقع لأن الاقتراحات التي قدمت ووفق عليها قد سجلت في الوثائق المنشورة أدناه.

لقد بدئ بتطبيق وتنفيذ المواد المتفق عليها وبعضها لا يزال في دور

الإتمام، ولكن نجاح تلك الخطوات الإصلاحية لا يمكن أن يتحقق ما لم تتوفر الروح التعاونية من قبل الشعب».

وقد أرفق في البيان محضر الجلسة التي اتفق فيها على ما ورد في الإعلان الصادر بتاريخ ١٠/٢٨ .

كما أرفق محضر الاعتراف بالهيئة الذي تضمن الآتي:
«١ - لا يستعمل اسم الهيئة التنفيذية العليا ويستبدل ذلك باسم «هيئة الاتحاد الوطني».

٢ - تعترف الحكومة رسمياً بـ «هيئة الاتحاد الوطني» وقد قبلت فعلاً الإشعار بتأليفها حسب الإعلان رقم ١٥/١٩٥٦ .

٣ - تتمسك الحكومة بنصوص الإعلان الرسمي رقم ٧٨/١٣٧٥ الصادر من ديوان صاحب العظمة يوم ٢ ربيع الأول ١٣٧٥ .

٤ - في حالة تضارب أية اقتراحات تقدم للحكومة من قبل الهيئات القائمة، فإن الاقتراحات التي تقدمها الهيئة التي تمثل الأغلبية هي التي يؤخذ بها».

واختتم البيان الحكومي بدعوة الرأي العام لأن «يبتنع عن تصديق تلك الدعايات والأراجيف التي يعمد إلى نشرها أناس في البحرين وخارجها، لإيجاد شقة من الخلاف وسوء التفاهم بين الحكومة والشعب. أن حكومة صاحب العظمة ترغب وتؤكد عزمها على تنفيذ كل المشاريع الإصلاحية التي تعهدت بها وتأمل من الشعب أن يساعد على تحقيقها ونجاحها، عن طريق التعاون والتفاهم وعدم الاندفاع وراء الإشاعات المغرضة».

وتفعيلاً لدور المجلس الإداري بعث الشيخ سلمان بخطاب إلى الهيئة في ٢/٤، يدعو أعضائها إلى الحضور أمام المجلس الإداري في

اليوم التالي. إلا أن الهيئة أرسلت خطاباً إلى الشيخ سلمان في ٤/٣ ضمته اعتذارها عن عدم الاجتماع مع المجلس الإداري، كونها معترضة على تشكيله، فقام الشيخ سلمان بتاريخ ٤/٩ بالرد على الهيئة بخطاب، ورد فيه أن أساس تشكيل المجلس الإداري يختلف عن الأسس التي تم بموجبها تشكيل مجلسي المعارف والصحة، باعتبار أن التعليم والصحة والبلدية من الأمور التي تمس الجمهور مباشرة. أما عن تشكيل المجلس الإداري فقد جاء لاعتبارات أخرى هي أن الجهاز الحكومي أخذ يتوسع ويتشعب، وأنه من الطبيعي أن يشكل مجلساً من الجهاز نفسه، وأن هذا المجلس هو امتداد لسلطات الشيخ، وأنه إزاء السماح بإنشاء هيئات تمثل أفراد الشعب ومصالحهم، وتقدم اقتراحاتهم للحكومة، فإن من مهمات المجلس الإداري تسلم الاقتراحات ودراستها والنظر فيها ورفعها إلى الشيخ.

ولعل أهم ما ورد في خطاب الشيخ سلمان إشارته إلى الحاجة للتعاون، إذ قال ما نصه: «إننا قادمون على برنامج إصلاحي لرفع مستوى البلاد، وقد وافقنا على كثير من النقاط الإصلاحية التي قدمت لنا، كما أننا رأينا في الوقت نفسه أن نتخذ الخطوات الملائمة لتنفيذ ذلك البرنامج، ومنها هذا المجلس. إن هذا البرنامج الإصلاحي يحتاج إلى تعاون متبادل بين الحكومة وأبناء البلاد، فيجب أن تظهروا استعدادكم للتعاون التام مع الحكومة، وعليه فإننا نرى أن رفضكم للاجتماع بالمجلس الإداري الذي يمثلنا - كما ذكرنا آنفاً - لا يتماشى وروح التعاون اللازمة، والتي أشرتكم إليها في كتابكم الأخير». وفي ختام الخطاب أكد الشيخ سلمان أن مجلسي المعارف والصحة سيتمتعان بالاستقلالية، كما ورد في الإعلان الصادر في ٢٨/١٠/١٩٥٥. إلا أن الهيئة ردت برسالة أصرت فيها على موقفها

السابق، مطالبة بإدخال الروح الديمقراطية في الجهاز الإداري للبلاد كخطوة مبدئية للتدرج نحو الحياة البرلمانية.

هذا ولم تحقق الرسائل المتبادلة نتائج إيجابية، إذ تزامن معها سعي الشيخ سلمان لإصدار قانون النظام العام، الذي يمنح الحكومة صلاحيات واسعة في مواجهة حالات الإخلال بالأمن، وقد رأى الإنجليز وجوب تأجيل القانون خوفاً من أن تعتبر الهيئة صدور القانون بمثابة عمل عدائي ضدها، قد يؤدي إلى بدء مواجهة ومظاهرات وإضراب، وقد يصل الأمر باعتقادهم إلى حد اضطراب الشيخ سلمان لإلقاء القبض على أعضاء الهيئة، وهنا يتعين على الإنجليز مساعدته وهم لا يريدون ذلك، ويحبذون السير في طرق أخرى تبعدهم عن المواجهة التي لو وقعت لربما تضطر القوات البريطانية للتدخل وإطلاق النار على البحرينيين، الأمر الذي سيخلق حالة عداوة عامة ضد بريطانيا لصالح «أعدائها».

وأمام هذا الوضع أبلغت الهيئة الإنجليز أنهم يسؤوا من التعاون مع الشيخ سلمان، وأن لهم آمالاً أكبر مع الشيخ دعيج!! وأوضح المقيم السياسي في رسالته رقم ٣٤٩ المؤرخة ١٩/٤/١٩٥٦ أنه رفض الاستماع أو التعليق على أي اقتراح بالتغيير «لكننا وصلنا بأنفسنا إلى أن دعيج سيكون واحداً من أفضل المرشحين للخلافة عندما يحين الوقت».

وعلى الرغم من الوصول إلى طريق مسدود بين الشيخ سلمان والهيئة، فقد كانت هناك جهود وساطة تهدف للتوصل إلى تسوية تنهي الوضع القائم، وقد تم ترتيب اجتماعات مباشرة بين الطرفين. وقد وافق الشيخ سلمان على لقاء أربعة من أعضاء الهيئة، وبدأت الاجتماعات في قصر الرفاع واستمرت شهرين، وكان يحضرها

بلجريف، إضافة إلى أربعة من أعضاء المجلس الإداري. وقد عقد الاجتماع الأول في ٨ / ٥ / ١٩٥٦ واستمر ساعتين، هذا وقد تم التوصل إلى اتفاق عام حول مجلسي الصحة والمعارف، بحيث لا يكون أفراد الأسرة الحاكمة أعضاء في المجالس، ويتم انتخاب الرئيس. وقد تطرق الاجتماع إلى المجلس الإداري، إلا أنه اتفق على تأجيل الحديث حوله إلى اجتماع لاحق يعقد في ٢٠ / ٥، وقد وافق الشيخ سلمان على استبدال قانون المطبوعات.

وفي نهاية الاجتماع أصر الشيخ سلمان على إصدار بيان عام يتضمن الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه. وفي ١٥ / ٥ صدر إعلان حكومي يتضمن إلغاء الرقابة المسبقة على الصحف.

ويبدو أن حالة الاتفاق بين الشيخ سلمان وأعضاء الهيئة بدأت تزعج الإنجليز، حيث تشير الرسالة رقم ٤٤٧ المؤرخة ١٥ / ٥ إلى مخاوفهم من عدم وجود رقابة على الصحف، وعدم وجود أحد من أفراد الأسرة الحاكمة في المجالس، وبخاصة مع استقلالية تلك المجالس، مما قد يؤدي إلى زيادة النفوذ المصري، ويفتح الباب أمام استقدام العمالة المصرية، وإن كان الاتفاق سوف يساهم في خلق حالة استرخاء سياسي رئيسي، وتعتبر الرسالة في نهاية المطاف الاتفاق أمراً إيجابياً سوف يؤثر إيجاباً على الوضع الأمني.

من جانبه يصف بلجريف الاجتماع، فيقول إن أعضاء الهيئة أبدوا اعتراضهم على حضوره، لكن الشيخ أصر على وجوده وأبلغهم أنه لن يسمع أي مطالبات بإعفائه من منصبه، ويضيف إن الحديث تناول موضوعات عديدة، ويوضح بلجريف موقف الإنجليز في المحادثات قائلاً إنهم كانوا يبحثون الشيخ سلمان على الوصول إلى اتفاق مع الهيئة، ويرى أن الإعلان عما يدور في الاجتماعات أضر بالهيئة، لأن

الناس أدركوا أنهم يرفضون، لا خدمة لمصالح الناس، وإنما لتعزيز نفوذهم. ويقول أيضا إن الهيئة فقدت الاهتمام بالقضايا التي كانت تثيرها في بياناتها، وإنهم كانوا يوافقون على أشياء ثم يعارضونها في اجتماع لاحق، وكانوا يختلفون كثيرا فيما بينهم. ويصف بلجريف الأوضاع في هذه الفترة، فيقول إن البيانات والنشرات زادت وإن المعارضين للهيئة تعرضوا للتهديد، وتعرضت محلاتهم للتخريب.

ويبدو أن توقعات المقيم السياسي في صعوبة تحقيق نتائج في الاجتماعات التالية كانت صحيحة. إذ برغم تعدد الاجتماعات فإن النتائج لم تكن إيجابية، فقد عقدت اجتماعات في ١٥ و ٢٠ و ٢٧ مايو و ٣ يونيو، وكان مقررا عقد اجتماع في ١٠ يونيو، إلا أن الهيئة أعلنت وقف الاجتماعات. وكان صدور تقرير لجنة التحقيق في حادث البلدية قد وترّ الأجواء نوعا ما. وكانت الهيئة قد أعلنت في ٦/٤ عن فتح باب التسجيل في فرق الكشافة، وهي فرق من الشباب كان الهدف منها تدريبهم تدريبا شبه عسكري، وأداء الخدمات العامة مثل إطفاء الحرائق، وهي في مجملها تشكل كما نعتقد إحدى صور تضخم ذات الهيئة وتحدي سلطة الدولة، والسعي نحو خلق سلطة بديلة.

وعودة إلى تقرير لجنة التحقيق، فقد جاء التقرير مفصلا، خلص إلى أنه لم يكن هناك مبرر لإطلاق النار في حادث البلدية، وأن أوامر لم تصدر بإطلاق النار. وقد ورد في التقرير إشارة إلى أن الشرطة قد تلجأ إلى إطلاق النار على الجمهور في حالات معينة، الأمر الذي تسبب في خلق ردة فعل مضادة للتقرير، مما تطلب من الحكومة إصدار توضيح عبر إذاعة البحرين في اليوم التالي. وانتقدت الهيئة التقرير بشدة وأعلنت أنها بصدد إعداد تقرير خاص من قبلها. وقد تسبب ذلك كله بتأجيل الاجتماع المقرر عقده بين الشيخ سلمان والهيئة، برغم أن

تطورا كبيرا قد حدث على صعيد موضوع تقاعد بلجريف، وهو ما سنعرضه تفصيلا فيما بعد.

وفي ٦/١٥ دعت الهيئة إلى اجتماع عام، وقد أعلن عبد العزيز الشملان في هذا الاجتماع عدم جدوى استمرار الاجتماع مع الشيخ سلمان، في حين أصدرت الحكومة في ١٧ / ٦ بيانا حول تلك الاجتماعات، تحث فيه على استمرارها. وقد جاء في هذا البيان:

«أجرى صاحب العظمة حاكم البحرين ومستشاروه خلال الشهر الماضي محادثات مع ممثلي هيئة الاتحاد الوطني في قصره العامر في الرفاع.

وقد تناولت تلك المحادثات بعضا من النواحي التي أبدت هيئة الاتحاد الوطني سابق اهتمام بها. وقد توصل خلال تلك المحادثات إلى حلول حول بعض النقاط، وأمر صاحب العظمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها مما يتمشى مع الصالح العام. وبجانب ذلك فقد بحثت عدة مواضيع أخرى وشرحت وجهات النظر حولها. كان من أهم المسائل التي بحثت:

١ - مجلسا الصحة والمعارف

ولقد اتفق على:

أ- أن يكون عدد أعضاء كل مجلس ١٢ عضوا؛ ستة معينون وستة منتخبون.

ب- أن تترك مسألة الرئاسة لأعضاء المجلسين.

ج- ألا يعين موظفو الحكومة في المجلسين الحاليين.

د- أنه إذا تساوت الأصوات حول إحدى القضايا، فترجح الكفة التي صوت معها الرئيس.

وحالما اتضح أن الاعتراضات على عضوية المجلسين قد أزيلت أعلن صاحب العظمة في الحال أسماء المعينين لمجلسي الصحة والمعارف.

وفي الاجتماع الثاني أبدى مندوبو هيئة الاتحاد الوطني رغبتهم في إبداء (وجهة نظر) حول الأعضاء المعينين، وقد سئلوا في ذلك الاجتماع والاجتماع الثالث أيضا عن (وجهة النظر) التي أشاروا إليها. ولكنهم لم يوافقوا، لا في الاجتماع الثاني ولا الثالث، على إبدائها قائلين «إنه يوجد لديهم مسائل أهم من تلك البحث».

وقد وجهت الحكومة بعد ذلك الدعوة لأعضاء مجلسي المعارف والصحة إلى حضور اجتماع تمهيدي، ولكن الأعضاء المنتخبين أخبروا الحكومة كتابيا عن عدم رغبتهم في الحضور «حتى تصل المحادثات الجارية إلى نهايتها». وقد أعقب ذلك الرفض رسالة من هيئة الاتحاد الوطني إلى الحكومة تفيد بأن «صدور مثل هذه الدعوة تتعارض تعارضا تاما مع المبادئ التي تجري عليها هذه المفاوضات كما سجلتها محاضرها».

والحقيقة أنه لا يوجد في محاضر الجلسات أي شيء عن تلك المبادئ والأسس، ولم يتم أي اتفاق أولي على طريقة إجراء تلك المحادثات مطلقا.

٢ - قانون الصحافة

أبدى المندوبون احتجاجهم الشديد على الرقابة المفروضة على الصحافة، وبعد بحث طويل أخبر صاحب العظمة الحاضرين موافقته على الرغبة التي أبدأها المندوبون، وهي رفع الرقابة عن الصحافة وتجديد قانون الصحافة رقم ١٠ / ٥٤ والإعلان ٧٢ / ٢٨، وتطبيقهما في الوقت الحاضر حتى يتسنى سن قانون موسع للصحافة. وبناء على ذلك فقد أصدر عظمته بعد نهاية الاجتماع مباشرة أمره برفع الرقابة

وتجديد إصدار القانونين آنفي الذكر.

ولكن حدث في الاجتماع الثاني أن رفض المندوبون المصادقة على محضر الجلسة السابقة، كما تقتضي الأصول المتبعة.. «لأن قانون الصحافة الحالي سيشمل بلاغاتهم إلا إذا استنوا منه».

وكان من البديهي أن ترفض الحكومة مثل هذا الطلب، لأنها - شأن أي حكومة أخرى - لا يمكن أن توافق على أمر من شأنه إعطاء فرد أو جماعة من الناس أي نوع من المحاباة بالنسبة إلى القوانين أو الأنظمة.

وعلى أثر ذلك سأل المندوبون عن إمكانية إدخال بعض التعديلات على القانون الذي أعيد نشره، وقد أجيبوا بأن الحكومة مستعدة لدراسة تلك التعديلات. وفي الاجتماع التالي أبرز المندوبون وثيقة وصفت (بأنها قانون للصحافة) وسلمت نسخة منها إلى خبير قانوني لإبداء ملاحظاته عليه، وقدمت الحكومة نسخة من تلك الملاحظات والتعليمات إلى مندوبي الهيئة في الاجتماع الرابع لمراجعتها، على أن يدرس الموضوع في الاجتماع القادم، ولكن الهيئة أبدت عدم رغبتها بحضور أي اجتماع آخر.

٣- المجلس الإداري

اعترض المندوبون على تشكيل المجلس الإداري على أساس خلوه من ممثلين عن الجمهور، وقد شرح صاحب العظمة وجهة نظره للحاضرين، بأن ذلك المجلس لم يأت نتيجة لطلب من الجمهور، بل شكله لتقديم التوصيات والمساعدة في أمور الدولة. واعترف مندوبو الهيئة بأنهم لم يطلبوا مثل هذا المجلس، وأفاد عظمته بأنه شكل المجلس وأعطاه صلاحيات معينة، وجعل له أمدا معيناً، ويجب أن يترك لسيره حتى يستوفي مدته.

٤ - هيئة التحقيق

فيما يتعلق بهيئة التحقيق، فإن الحكومة أخبرت المندوبين أن تقرير هيئة التحقيق سيقدم إلى قانوني ذي كفاءة عالية (القاضي هينز)، ليقدم توصياته لها عن الخطوات التي يجب اتخاذها في ضوء النتائج التي توصلت إليها هيئة التحقيق، وعلق مندوبو الهيئة بأنهم سيحتفظون بوجهة نظرهم حتى يطلعوا على ذلك التقرير.

وقد وعدت الحكومة أن تقدم نسخة من ذلك التقرير إلى هيئة الاتحاد الوطني.

إن حكومة البحرين تود أن تبين للجمهور بأنها قبلت مبدأ السماح لأفراد الشعب بتأليف هيئات تمثل مصالحهم، وترفع اقتراحاتهم للحكومة ووافقت أيضا على اعتبار هيئة الاتحاد الوطني إحدى تلك الهيئات التي ذكرت آنفا. وقد رفعت هيئة الاتحاد للحكومة بشكل مذكرات ورسائل، خمسا من النقاط التي أرادت بحثها. ورأت الحكومة أنه من المستحسن الاستغناء عن الأجوبة الكتابية، وعمدت إلى دعوة الهيئة للاجتماع، وبحث تلك المقترحات والنقاط التي قدمت كتابيا.

لا يوجد هناك أي اتفاق سابق على أسس تلك المحادثات، بل ولم يكن هناك جدول للأعمال، وقد ترك للهيئة اختيار المواضيع التي تود بحثها في أول كل اجتماع، وحدث فعلا أن أرادت الحكومة في أحد الاجتماعات بحث إحدى النقاط، ولكن المندوبين اقترحوا بحث نقطة أخرى ولم تمنع الحكومة في ذلك إذ إنها تركت لهم حرية الاختيار.

إن بعض النقاط التي بحثت قد احتاجت إلى وقت أطول من غيرها نظرا لما تتطلبه من دراسة ومراجعة، كتعديل قانون الصحافة وتقرير هيئة التحقيق، وكان من المقرر في نهاية الاجتماع الأخير أن تبحث في

الاجتماع الخامس الذي تقرر عقده يوم الأحد ١٠ يونيو، ولكن مع الأسف لم يحضر المندوبون ذلك الاجتماع قائلين: «بأن مندوبي الهيئة لن يسعهم الحضور غدا، وسنرفع لعظمتكم مذكرة مفصلة قريبا إن شاء الله».

إن حكومة البحرين قد استحسنّت مبدأ الحضور، وبحث ما تود الهيئة إبداءه، وما زالت بعض النقاط تحت البحث عندما قرر المندوبون عدم الحضور، ولذلك فإنه لا توجد أي فائدة في إغلاق باب تلك المحادثات واللجوء إلى المذكرات الكتابية.

إن باب المحادثات الذي أغلقته الهيئة سيبقى دائما مفتوحا من قبل الحكومة».

وفي هذه الأثناء بدأ المزاج العام في البحرين يرتبط بشدة بالتطورات المتصلة بالعلاقات البريطانية المصرية، وعلى إثر صدور قرار تأميم قناة السويس دعت الهيئة إلى اجتماع حاشد احتفالا بالمناسبة يومي ١٨ و ١٩/٦. ومع انتشار أخبار تقاعد بلجريف أصدرت الهيئة في ٧/٨ بيانا تطالب فيه بإقضاء بلجريف، وإدخال ممثلين عن الشعب في المجلس الإداري، وهددت بالإعلان عن إضراب عام ما لم تتحقق المطالب خلال عشرة أيام.

وفي هذه الأثناء كانت الترتيبات قد أعدت لإعلان تقاعد بلجريف حيث صدر إعلان في ٦/٩ يعهد إلى «سميث» ضابط الجمارك مهمة سكرتير الحكومة بعد عودته من الإجازة، وهو ما يعني ترقيته لدور أكبر مع ابتعاد بلجريف. وقد فهم الإعلان على هذا النحو، ومن هنا صعدت الهيئة لهجتها ضد بلجريف، سعيا نحو اعتبار تقاعده - حين يعلن عنه لاحقا - مكسبا كبيرا لها.

وفي تطور باتجاه تصعيد التوتر أصدرت الهيئة بيانا في ٧/٦

أوضحت فيه من جانبها قصة الاجتماعات التي عقدتها مع الشيخ سلمان، وعددت أيضا ما حققته من مكاسب، ومما ورد في البيان «.. لقد ظهر لنا بوضوح من سير المفاوضات أن كل ما استهدفته الحكومة منها هو محاولة جرننا إلى قبول تسوية تتعلق بأمر سبق أن اتفق بشأنها حول مجلسي المعارف والصحة، لتوهم الشعب أنها اعترفت بشيء كبير» ويضيف البيان في موضع آخر «هذا وليعلم المسؤولون أن تمثيل الشعب في مجلس يوجه الإدارة الحكومية، قد أصبح عقيدة كل مواطن وهدف كل مخلص لبلاده، فلا مفر من الإقرار بذلك إن كانوا حقيقة يستهدفون إصلاحا واقعيا لا وهميا».

ويضيف البيان في إشارة إلى المجلس الإداري «.. كما أن التفكير السقيم الذي أملى على المسؤولين توكيل مجلس، سداه وحمته من أتباعهم والسائرين في ركابهم، محاولة فاشلة لسد باب التمثيل الشعبي الصحيح أمام الشعب، في مجلس يشرف على جميع شؤون بلاده الداخلية».

ثم عرض البيان صورة لما دار في الاجتماعات والقضايا التي بحث ليصل بعد ذلك إلى تبرير وقف الاجتماعات، فيقول بيان الهيئة «وهكذا عندما لمسنا أن نية المسؤولين في المفاوضات غير صادقة، وأن هذه المفاوضات لن تؤدي إلى نتائج إيجابية، يحرص عليها الشعب وتحقق آماله، وذلك بعد أن أوصدوا في وجهه مجال تمثيله في المجلس الإداري، وبعد أن دبّروا مهزلة التحقيق (المقصود تقرير لجنة التحقيق في حادثتي موكب وزير الخارجية البريطاني والبلدية)، مع ما صاحب كل ذلك من نقمة الشعب على سياسة المماطلة، التي اتبعتها الحكومة في هذه المفاوضات، لذلك رأينا استحالة استمرار المفاوضات في مثل هذا الجو الخائق، ريثما نلمس من جانب الحكومة اتجاهها جديا صحيحا

لتحقيق رغبات هذا الشعب».

كما أصدرت الهيئة بيانا شديداً للهجة في ٧/٧ يهيمى الأجواء لاتخاذ خطوات مهمة، ويحذر من التعاون مع الحكومة ودعت إلى اجتماع «الجمعية العمومية» اليوم التالي. ثم أصدرت الهيئة بيانا آخر تضمن نتائج الاجتماع، وهي تقديم مذكرة إلى الشيخ سلمان تتضمن المطالبة:

أ- بتمثيل الشعب في المجلس الإداري، وفي أي مجلس يشكل لإدارة شؤون البلاد.

ب- إنهاء خدمات المستشار تشارلز بلجريف، وذلك بناء على رغبة الشعب الجماعية.

ج- يعلن الشعب الاضراب الشامل العام، إذا لم تستجب الحكومة في خلال فترة معينة لهذين المطالبين.

كما تضمن تجديد الدعوة إلى مقاطعة المجلس الإداري «ما لم يمثل فيه الشعب، واعتبار كل من يتصل به أو يكتب إليه خارجاً عن الإجماع وخائناً لقضية بلاده»!

كما تضمن البيان الدعوة إلى مواصلة مقاطعة مجلسي الصحة والمعارف.

وأمام هذا الموقف المتشدد من جانب الهيئة التقى المقيم السياسي مع الشيخ سلمان في ٧/١٥، ونقل وجهة نظر الخارجية البريطانية حول كيفية التعامل مع الهيئة، والتي وردت في الرسالة رقم ٧٣٠ المؤرخة ٧/١٣، حيث تنصح الشيخ سلمان عند لقائه المتوقع مع أعضاء الهيئة بأن يبدأ بإيضاح موقفه، بأنه لن يخضع للتهديد بالإضراب، وأنه لن يعلن تقاعد بلجريف، وأن الهيئة سوف تتحمل المسؤولية في حال

حدوث مشكلات. كما تنصح الرسالة الشيخ سلمان بأن يوضح لأعضاء الهيئة أنهم سيئون فهم نياته المستقبلية. وبالطبع فإن هذه النصيحة تعكس تدمير الإنجليز من مواقف الهيئة، ورفضها لكافة «مبادرات التعاون». وقد تقبل الشيخ سلمان هذه النصيحة، كما يشير المقيم السياسي في رسالته المؤرخة ٧/١٥، معتبرا أنها تعكس تأييدا بريطانيا. هذا وكان الشيخ سلمان قد تسلم رسالة من الهيئة في ٧/١٤ تطالب بإقالة بلجريف، وانتخاب أعضاء في المجلس الإداري.

وأصدرت الهيئة في ٧/٣١ بيانا يدعو إلى العصيان المدني بمقاطعة جميع المجالس واللجان الحكومية، معتبرا هذه المقاطعة خطوة أولى.

وفي ٨/١٣ أصدرت بيانا جاء فيه «غدا الثلاثاء هو يوم مصر في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي، وستقف الشعوب الحرة المناضلة في هذا اليوم لتزأر في وجه الاستعمار..» وأن البحرين «ستؤدي واجبها في هذه الانتفاضة القومية المباركة».

كما أصدر بلجريف إعلانا عن تقاعده، وقد استقبل الإعلان بالترحاب، وتم اعتباره نصرا كبيرا للهيئة.

ويتحدث بلجريف عن تقاعده فيقول إنه كان قد بلغ ٦١ سنة من العمر، وأمضى ٣٠ عاما في خدمة الشيخ سلمان ووالده، وإنه كان منذ فترة يناقش زوجته في مسألة الرحيل عن البحرين.

ويذكر أنه تحدث مع الشيخ سلمان في الموضوع، إلا أن الشيخ طلب إليه البقاء لفترة أخرى، فكان أن اقترح بلجريف موعدا للرحيل هو خريف عام ١٩٥٧.

ويضيف بلجريف إن الإنجليز كانوا يؤيدون رحيله في أسرع وقت، خوفا من أن يؤدي وجوده إلى المزيد من العدوانية في سلوك

الهيئة، وأن الشيخ سلمان شعر بالأسى لأنه مرغم على قبول تقاعده لكن الضغط من جانب الإنجليز كان أقوى.

ويضيف بلجريف إن الشيخ سلمان أرغم على الإعلان عن تقاعد بلجريف في أغسطس، برغم عدم تحديد تاريخ معين. ويقول إنه برغم اعتبار تقاعده انتصارا للهيئة، فإن هناك من اعتبره إضعافا للشيخ ودعما للهيئة من قبل الإنجليز.

وبعد الإعلان عن تقاعد بلجريف شهدت الساحة هدوءا إلى حد كبير، إذ لم تقع أحداث مهمة حتى أكتوبر، غير أن تطورات سياسية حدثت في هذه الفترة.

فقد ازداد ارتباط حركة الهيئة بالوضع في الوطن العربي ودعت إلى اجتماع عام، كما دعت إلى إضراب عام يوم الجمعة ٨ / ١٦ تضامنا مع مصر، وقد تم ذلك ولم تحدث أعمال شغب، ومرت ذكرى عاشوراء دون حدوث ما يعكّر الهدوء، غير أن فرق الكشافة التي شكلتها الهيئة ظهرت للوجود بلباسها الخاكي يوم الإضراب، مما أثار غضب الحكومة، ويشير بلجريف في يومياته إلى أن رؤساء المآتم كانوا معترضين على تواجد «الكشافة». فأعلنت عزمها على تطبيق قانون النظام العام، وهو القانون الذي كانت تنوي إصداره في أبريل، إلا أن ضغط الإنجليز أدى إلى تأجيله. وقد تسبب إعلان الحكومة في إرباك الهيئة التي كانت تعاني التفكك والخلافات بين أعضائها، وكانت تسعى لإيجاد مخرج من الأزمة بعد أن تقلصت شعبيتها، وضعفت مواردها المالية.

كما أن الإنجليز أدركوا أخيرا عدم جدوى مراعاة الهيئة، فيما كانت الشرطة البحرينية قد أصبحت مهيأة إلى حد ما للتعامل مع الاضطرابات.

وفي هذه الأجواء كان من المناسب تحريك جهود الوساطة التي كان يبذلها كل من أحمد فخرو ومنصور العريض، إلا أن وساطتهما لم تنجح، إذ كان عبدالعزيز الشمالان، وهو سكرتير الهيئة أثناء سفر الباكر متشدداً، ويعتقد أن بإمكان الهيئة الإطاحة بالنظام خلال ١٢ ساعة لو وقف الإنجليز على الحياد كما ورد في رسالة المقيم السياسي رقم ١٠٣ المؤرخة ٩/٩ والتي تشير أيضاً إلى أن الهيئة سعت أخيراً إلى الاتصال بالشيعة الإيرانيين المقيمين في البحرين، وطلبت منهم دعماً مالياً للهيئة، وتأكيدات أنهم سوف يغلقون محلاتهم عندما يطلب منهم ذلك، لكن الإيرانيين رفضوا الاستمرار في المساهمة في الدعم المالي وقالوا إنهم سوف يغلقون محلاتهم عندما يفعل الجميع ذلك.

كما أشارت الرسالة إلى أن بعض أعضاء الهيئة اتجهوا نحو التشدد أكثر، وحاولوا عرقلة التطورات الإيجابية.

واعتبرت الرسالة إصدار قانون النظام العام خطوة في الاتجاه الصحيح. وتؤكد الرسالة أنه ما لم يتم تحقيق تقدم سريع فإن العناصر المعتدلة سوف تضعف، ويقوى المتشددون. أما عن موقف الإنجليز فتؤكد رسالة المقيم السياسي أنه والمسؤولين الآخرين «يستغلون كل فرصة تتحدث فيها مع البحرينيين، نقول فيها إنه بينما كنا في الماضي نتعاطف مع عدد من أهداف الهيئة، وتوسطنا بينهم وبين الحكومة البحرينية لتحقيق تطورات إيجابية، لكننا نرى الآن أن التطورات التي تمت والتي ستأتي تناسب حاضر البحرين، ولذلك لسنا مع توجه الهيئة التي تطالب بالمزيد قبل الاستفادة من الموجود، ونحن ندعم الحكومة في رفضها للمطالب التكتيكية غير المعقولة.. كذلك نحن نستغل كل فرصة للطلب إلى التجار والطبقة الوسطى للوقوف معاً ورفض مطالب الهيئة بالدعم المالي والمشاركة في إضرابات أخرى».

وعن التوقعات المستقبلية يقول المقيم السياسي إنه يجب توقع حدوث مشكلات، بسبب موضوع قناة السويس أو عودة عبدالرحمن الباكر، وهو الحدث الذي سيكون مناسبة لمظاهرة كبرى، أو بسبب شعور الهيئة بضعفها وحاجتها إلى حركة تعيد لها اعتبارها، أو بسبب حوادث بين الشرطة والأفراد. وتوقع المقيم السياسي أن تكون الهيئة قادرة على ممارسة الشغب وبخاصة في «المحرق»، لكنه توقع السيطرة على الوضع سواء بمساعدة القوات البريطانية أو من دون مساعدتها. وأضاف إنه في حال حدوث عنف فإن حكومة البحرين تأمل في القضاء على الهيئة، لمسؤوليتها عما حدث وسيحدث، ويمكن للحكومة اتخاذ إجراءاتها من دون إغضاب غالبية الشعب كما كان الوضع في السابق.

ويتضح لنا جليا من مضمون هذه الرسالة أن الإنجليز أصبحوا يقتربون كثيرا نحو قبول رأي الشيخ سلمان، واضطروا - كما توضح الرسالة - إلى نفي دعمهم للهيئة في محاولة لتخفيف التأيد الشعبي الذي تحظى به. ولعله مما يلفت النظر هنا أن «التراجع» البريطاني تزامن مع بداية انحسار شعبية الهيئة، وبعد أن دبت الخلافات بين أعضائها.

ويشير بلجريف في يومياته إلى أن الهيئة عقدت اجتماعا في ٩/١١ وأن سيد علي عضو الهيئة هاجم سياسة الهيئة قائلا أن الشيعة لا يرغبون في معارضة الإنجليز وأنهم ليسوا ضد بلجريف وإنما هم ضد آل خليفة، ويضيف بلجريف أن الشيعة الآخرين أيدوا سيد علي مما دفع عبدالعزيز الشمالان وأعضاء آخرين لفض الاجتماع والمغادرة.

وفي ٩/٢٧ عاد عبدالرحمن الباكر إلى البحرين. ويتحدث الباكر عن ظروف عودته وما تلاها قائلا: «بينما كنت في نشاطاتي المتعددة في الحقل العربي العام وردتني رسائل عديدة من الإخوان في البحرين

تطلب إلي أن أراجع سريعا، إذ الحالة متفاقمة هناك، وأخذ السيد عبدالعزيز الشملان يلح علي بالرجوع حتى لقد بعث إلي ببرقية مستعجلة يطلب مني العودة سريعا، ثم جاءتني رسالة من أحد الزملاء يقول فيها: «إنك ذهبت لتطفئ حريقا شب في بيت جارك، بينما النار تلتهم بيتك، فيجب إطفاء بيتك قبل الجار». وأخذت تردني الأخبار بأن هناك تباينا في الرأي بين معظم أعضاء الهيئة والقاعدة الشعبية وهناك نفور بارز يكاد يشكل خطرا على الوضع كله بين الهيئة والحكومة، فرأيت من الأحسن إزاء هذه العوامل كلها أن أتوجه إلى البحرين، لأحاول ما أمكن إيجاد تسوية أو هدنة وتغيير التكتيك الذي مشت عليه الهيئة بعد سفري، فإن فيه طابع العنف والشدة، ولا بد من إيجاد تنظيم جديد، يكون فيه المنطلق نحو الارتباط بالقوى التحررية الأخرى في المنطقة العربية.. وصلت البحرين.. والحقيقة التي برزت لي بعد ساعات من وصولي كانت مؤلمة ومرة، إذ إن هناك فجوة كبيرة بين القيادة والقاعدة الشعبية، وهناك تدمر في سائر الأوساط، وهناك الشكوى من التحكم والاستبداد من قبل بعض أعضاء الهيئة، وهناك التدمر من الأوضاع غير المستقرة في البلاد، وهناك النفور العام من معظم أعضاء الهيئة البارزين، فكان لا بد أن أباشر التنظيم الذي رسمته في مخيلتي، وأن أبدأ قبل كل شيء بالاتصال الشعبي مع سائر طبقات الشعب لألمس مدى استعدادهم للتنظيم الجديد. بدأت اتصالاتي وفي الوقت نفسه بدأت الحرب السافرة بيني وبين أعضاء الهيئة حينما علموا أنني أنوي طرح تنظيم جديد جذري للهيئة قد لا يكون لهم فيه أدنى نصيب».

ويضيف الباكر إنه بدأ اتصالاته ببلجريف ومنصور العريض وأحمد فخرو «لنخرج من الأزمة المستحكمة بين الهيئة والحكومة، وحاولت

جاهدا أن نخفف حدة التوتر وكانت الأمور تجري في سرية تامة وصرح لي منصور وأحمد فخرو بأن الأمور أصعب من أن أتصورها فإنه بعد سفري حصلت أمور كثيرة جعلت من المستحيل التفاهم مع أركان الهيئة الحاليين وأخبراني بأشياء لا داعي لذكرها الآن».

أما بلجريف فيصف الباكر بعد عودته، ويقول إنه عاد وهو يحمل أفكارا جديدة تبناها أثناء وجوده في مصر، وأن الناس كانت تتوقع إلقاء القبض عليه بسبب خطاباته المعادية لبريطانيا التي ألقاها وهو في مصر، لكن شيئا لم يحدث. وإن بعض أنصار الهيئة من الشيعة خاب أملهم لعدم القبض على الباكر، وطرحوا تساؤلات عن الأموال التي كانت بحوزة الهيئة، وأورد في يومياته أن هناك تساؤلات حول مصادر تمويل الباكر! ويضيف إن اسم الباكر «لم يعد موجودا في قائمة زوار المقيمة».

ويصف الباكر الأوضاع في نهاية أكتوبر فيقول إنه كاد يتم التوصل إلى اتفاق إلا أن اعتقال الزعيم الجزائري بن بيلا أوقف المفاوضات وتم إعلان الإضراب في البحرين، «وكان إضرابا سلميا إلا أنه تطور إلى وسائل عنف شديدة في المحرق، وانتهى ذلك اليوم وأيدنا على قلوبنا، حتى لا يحدث شيء في المنامة والمدن الأخرى، وإذ بنا نفاجا بعد ثلاثة أيام بالعدوان الإسرائيلي على مصر، وهنا تطورت الأمور وتفاقت الثورة، فاشتعل الفتيل، وأحرق الحرث والنسل نصره للشقيقة مصر».

ويقول بلجريف بعد العدوان الثلاثي إن «حادثة السويس» وقعت في وقت كانت مكانة الهيئة لدى الناس في أسوأ مراحلها، والخلافات موجودة بين قادتها. وبرغم أن الهيئة كانت في الماضي تعتمد على التأييد البريطاني فإنها أصبحت الآن من أنصار جمال عبد الناصر.

ويضيف إنه بتشجيع الدعاية المصرية أعلنت الهيئة عن إضراب ينفذ في ١ / ١١ ولم يكن مناسباً للحكومة أن تمنع المظاهرات، فقد كان الرفض للعدوان الثلاثي شاملاً حتى خصوم الهيئة، فضلاً عن ذلك فإن الشرطة الآن أفضل من السابق بعد استقدام أفراد من عمان وعدن وضباط إنجليز، وهناك قوات بريطانية في البحرين بعضها في الجفير وبعضها في المطار، لكن تدخلها لن يكون إلا لحماية البريطانيين.

هذا وقد دعت الهيئة إلى تنظيم مظاهرة كبرى تضامناً مع مصر يوم ١١ / ٢، وقد استدعى بلجريف الباكر إلى منزله لوضع الترتيبات اللازمة لضمان سلمية المظاهرة، وعدم خروجها عن الخط المرسوم لها الذي وضعه بلجريف، والذي تحاشى فيه المرور على مواقع مثل مقر الوكيل السياسي. غير أن المشكلات بدأت قبل موعد المظاهرة حيث يقول الباكر «بدأت المظاهرات على أشدها منذ ٢٩ أكتوبر في عنف لم يسبق له مثيل، وأشعلت الحرائق في كثير من المنازل الخاصة بموظفي سلاح الطيران البريطانيين في المحرق، ثم أعقبها مظاهرة صاخبة في اليوم الثاني، وأشعلت الحرائق في المنامة في محل كاري ماكينزي والشركة الشرقية للتجارة ومحلات البنزين للزياني، وفي اليوم الثالث أشعلت النيران في جريدة ومطابع الخليج الاستعمارية، ودائرة الأشغال لحكومة البحرين، ثم جاءت عناصر دساسة محاولة إشعال الحريق في كنيسة للكاتوليك، ولكنها أخمدت، وفر الجناة قبل القبض عليهم، وأنزلت القوات البريطانية في البحرين، وتولت الحراسة عن رجال الأمن. وفي الوقت نفسه أخذت قوات حكومة البحرين تعد عدتها لإلقاء القبض على أعضاء الهيئة البارزين، وعشت خلال الخمسة أيام الأولى قبل اعتقاله في حالة من القلق على مصير الحركة ومصير ما تبنيه منذ عشرات السنين وكيف سينهار، لأن الذي حدث

في البحرين خلال الخمسة أيام لم يحدث حتى في القاهرة عام ١٩٥٢، والواقع أننا كنا وراء المظاهرات والاجتماعات، ولكننا لم نكن وراء الحرائق...».

أما رواية بلجريف لما حدث بعد الاتفاق مع الباكر حول المظاهرة المقرر القيام بها يوم ١١ / ٢ فهي أن المشكلات بدأت في اليوم السابق قبل المظاهرات، حيث خرج طلاب المدارس في وقت محدد - ويلمح بلجريف إلى تأثير المدرسين المصريين - وبدأت المسيرة، ولم تحدث مشكلات في المنامة لكن في المحرق كان الوضع صعبا، حيث هاجم تجمهر مبنى يضم شققا تشغلها عائلات بريطانيين يعملون في شركة BOAC وشركة الخليج للملاحة وتم إنقاذ النساء والأطفال من قبل القوات الموجودة في المطار. وظهر يوم الجمعة ١١ / ٢ انطلقت المسيرة من أحد المساجد في المنامة وجاءت مجموعة من المحرق حيث كانت هناك أعمال شغب، وقد اعتقل بسببها عدد من الأشخاص من بينهم أحد أعضاء الهيئة وهو إبراهيم فخرو، وفي المسيرة تم تجاهل الترتيب المعد مسبقا، فبعد سماع عدد من الخطابات النارية تحرك الجمهور.. ويقول بلجريف إنه كان في منزله قرب المسجد وشاهد عدة آلاف من الرجال مقابل مبنى الوكالة يطلقون الهتافات، ثم تحركوا باتجاه السوق وعندما دخلوا هناك بدأت المتاعب، حيث بدأوا بتحطيم نوافذ المباني التي تشغلها شركات بريطانية، ثم هاجموا مقر إحدى الشركات. وأشعلوا النار فيه وحاولوا إشعال خزانات الوقود في محطتي وقود. وتوالت بعد ذلك الحرائق في عدد من المنازل العائدة لأجانب - والتي كانوا قد أدخلوها قبل اندلاع الشغب - في أماكن متفرقة. وفي المحرق تم حرق الشقق العائدة لشركة BOAC. وفي اليوم التالي تم حرق مكتب جديد لصحيفة بريطانية، وتم تحطيم المطبعة، وحرقت لنشات

تملكها شركة كري ماكينزي، وحرق مكتب حكومي. ويضيف بلجريف إن الشرطة بذلت جهدا كبيرا، ولكن لم تستخدم الأسلحة إلا في وجه أولئك الذين خالفوا حظر التجول الليلي. وفي اليوم الثالث جرت محاولة لحرق كنيسة. أما في ١١ / ٤ فقد كان هناك هدوء نسبي برغم أن الإضراب كان مستمرا والمحلات مغلقة، ولقد استخدم الجمهور قنابل المولوتوف وهو أمر لم يحدث من قبل في البحرين.

هذا وفي أعقاب أحداث الشغب أعلنت الحكومة في ١١ / ٣ عدم شرعية هيئة الاتحاد الوطني، كما أصدرت الهيئة بيانها الأخير، وفي ١١ / ٥ قرر الشيخ سلمان إلقاء القبض على أربعة من أعضاء الهيئة وقد أيدته الإنجليز وأطلق على عملية القبض عليهم «بيبيسي كولا» كما يقول بلجريف - والأربعة هم الشمالان والباكر والعليووات وإبراهيم بن موسى. وقد تم إلقاء القبض على ثلاثة منهم في منازلهم، وتم إرسالهم إلى جزيرة جدا، كما تم احتجاز عدد آخر ثم أطلق سراح معظمهم تدريجيا كما يقول بلجريف فيما لم يتم القبض على باقي أعضاء الهيئة.

وفيما بعد جرت محاكمة عاجلة لكل من الشمالان والباكر وفخرو والعليووات وبن موسى حيث حكم على الباكر والشمالان والعليووات بالسجن أربعة عشر عاما، أما إبراهيم بن موسى وإبراهيم فخرو فقد حكم عليهما بالسجن لمدة عشر سنوات، وقد تم نفي الباكر والشمالان والعليووات إلى جزيرة سانت هيلانة وقد أفرج عنهم عام ١٩٦١ في حين نفذ فخرو وبن موسى مدة العقوبة كاملة.